العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، التحديات وسبل المعالجة.

Islamic Banking in Libya. Challenges and Ways to Address Them.

✍اسم ولقب المؤلف: ريهام بشير قليصة

الدرجة العلمية والوظيفة: قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة طرابلس، ليبيا.

البريد الإلكتروني: *Osoklil18@gmail.com*

الملخص باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، وتسليط الضوء على سبل معالجتها بما يُسهم في تطوير القطاع المصرفي وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لوصف واقع العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، واستخدام المنهج التاريخي بغرض توضيح النشأة والتطور الذي طرأ على العمل المصرفي الإسلامي، كما اعتمد البحث على تحليل المصادر الثانوية باعتبارها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم التحديات تكمن في ضعف البيئة التشريعية، قلة الكوادر المتخصصة، الاعتماد المفرط على صيغة المرابحة الإسلامية، وضعف البنية التكنولوجية المصرفية، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع أدوات التمويل الإسلامي، وتعزيز التدريب والرقابة الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الشرعية، إشكالات، تحديات، محاذير، معالجة.

Research summary:

This research aims to study the challenges facing Islamic banking in Libya and shed Light on ways to address them, which would contribute to the development of the banking sector and enhance its role in the national economy, the study adopted a descriptive approach to describe the reality of Islamic banking in Libya and used the historical approach to clarify the emergence and development of

Islamic banking, the research also relied on the analysis of secondary sources as the main tool for data collection, the study concluded that the most important challenges lie in the weakness of the legislative environment, the lack of specialized cadres, Excessive reliance on the Islamic murabaha formula, and the weakness of the banking technological infrastructure, the study recommended the need to diversify Islamic financing tools and enhance training and sharia supervision.

Keywords :

Orientalism - Intellectual invasion - succession - fragmentation – distortion.

المقدمة:

بدأت التجربة الليبية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع صدور القانون رقم (46) لسنة 2012م بشأن تحريم الفوائد الربوية وإلزام المصارف بالتحول إلى النظام الإسلامي، وقد ترتب على ذلك سعي معظم المصارف التجارية إلى تعديل أنظمتها الداخلية وإعادة هيكلة منتجاتها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ورغم هذه الخطوات ظل التطبيق يواجه تحديات متعددة من بينها غياب الإطار القانوني المتكامل، نقص الكفاءات المصرفية المؤهلة، الاعتماد الكبير على صيغة المرابحة، إضافة إلى ضعف البيئة التكنولوجية، ومع هذا فإن النظام المصرفي في ليبيا يشهد تحولات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، من أبرزها الاتجاه المتزايد نحو تبني الصيرفة الإسلامية كخيار مالي واقتصادي بديل يُلبي تطلعات شريحة من المواطنين ويتماشى مع التوجهات الشرعية للدولة، ورغم هذا التوجه لا يزال العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا يواجه العديد من التحديات والتي تحد من قدرته على النمو.

فأهمية المصارف الإسلامية لا تكمن فقط في كونها مؤسسات مالية، بل في كونها تعبر عن نموذج تمويلي قائم على مبادئ العدالة والتكافل بعيداً عن الربا، غير أن هذا الطموح

يصطدم بعقبات تتعلق بغياب التشريعات المتخصصة، وضعف الرقابة الشرعية، ونقص الكفاءات، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على واقع العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، وتستعرض أبرز التحديات التي تواجهه وتحاول إيجاد حلول شرعية وإدارية وتشريعية تستند إلى التجربة المحلية وتستفيد من نماذج دولية رائدة.

ويأمل هذا البحث أن يسهم في تعزيز النقاش العلمي حول تطوير القطاع المصرفي الإسلامي وتقديم رؤية عملية تسهم في ترسيخ هذا النموذج المالي الواعد في سياق اقتصادي واجتماعي يُراعي الخصوصية الليبية.

- **أسباب اختيار البحث:**

انتشار العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا وتطوره يُوجِب إجراء دراسة عن التحديات والإشكالات التي تواجه هذا العمل والتي تحدّ من نموه، ومن هذه الإشكالات والتحديات ما يواجهه العمل الإداري في المصارف الإسلامية الليبية، وضعف الرقابة والتدقيق الشرعي والذي يعكس ضعف الالتزام بالتشريعات، وضعف توظيف الموارد المالية في التمويل وعلى الأخص تمويل المشروعات الصغيرة، وكذلك المشاريع الاستثمارية، واقتصار التمويل على منتج المرابحة وتمويل الاستهلاك، وهو ما يمكن أن يكون سبباً في ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية دونما زيادة في الإنتاج؛ بسبب تمويل الاستهلاك بشكل أكبر من تمويل الإنتاج، كل ذلك يؤثر على تطور وجودة الخدمات المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى تأثير البيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة على هذا القطاع، وكذلك المحاذير الشرعيّة المتعلقة ببعض التطبيقات المصرفية منها المنتجات التمويلية المصرفية، وذلك من أجل معالجة هذه التحديات والإشكالات وإيجاد حلول للمحاذير الشرعية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي الليبي.

- **مشكلة البحث:**

مشكلة البحث الرئيسية تتمحور حول العوائق والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي الإسلامي في ليبيا، والتي تحد من تطوره وفعاليته في تقديم خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويتفرع عن هذه الإشكالية المشاكل الآتية:

1- غياب التشريعات للعمل المصرفي الإسلامي الليبي.

2- ضعف الرقابة والتدقيق الشرعي والذي يعكس ضعف الالتزام بالتشريعات.

3- ضعف توظيف الموارد المالية في التمويل وعلى الأخص تمويل المشروعات الصغيرة، وكذلك المشاريع الاستثمارية، واقتصار التمويل على منتج المرابحة وتمويل الاستهلاك، وهو ما يمكن أن يكون سبباً في ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية دونما زيادة في الإنتاج؛ بسبب تمويل الاستهلاك بشكل أكبر من تمويل الإنتاج.

4- ضعف جودة وحداثة المنظومات الإلكترونية للمصارف الإسلامية الليبية.

5- نقص الكوادر المؤهلة للتعامل مع تطورات هذه الصناعة.

6- وجود العديد من المحاذير الشرعية المتعلقة ببعض التطبيقات المصرفية الإسلامية، منها المنتجات التمويلية المصرفية.

- **تساؤلات البحث:**

1- ما أبرز التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا في ظل البيئة التنظيمية والتشريعية الحالية؟

2- ما الأسباب التي أدت إلى محدودية الأدوات المالية الإسلامية المطبقة في المصارف الليبية؟

3- كيف يؤثر ضعف الكفاءات البشرية والخبرات الفنية في فعالية العمل المصرفي الإسلامي.

- **أهداف البحث:**

1- دراسة وتحليل الإشكالات والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي الليبي وتحد من تطوره، منها:

- ضعف كفاءة وكفاية استخدام وتوظيف المنظومات الإلكترونية.
- ضعف الرقابة والتدقيق الشرعي والذي يعكس ضعف الالتزام بالتشريعات.
- ضعف توظيف الموارد المالية في التمويل وعلى الأخص تمويل المشروعات الصغيرة، وكذلك المشاريع الاستثمارية، واقتصار التمويل على منتج المرابحة وتمويل الاستهلاك، وهو ما يمكن أن يكون سبباً في ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية دونما زيادة في الإنتاج؛ بسبب تمويل الاستهلاك بشكل أكبر من تمويل الإنتاج.

- ضعف توظيف وتأهيل الموارد البشرية المتمثل في نقص الكفاءات المتخصصة، وضعف برامج التدريب والتأهيل، وعدم الجذب المهني للكفاءات العالية بسبب ضعف الحوافز المالية.
- المحاذير الشرعية المتعلقة ببعض التطبيقات المصرفية الإسلامية، منها المنتجات التمويلية المصرفية.

2- اقتراح حلول عملية لتطوير الإطار التشريعي الذي ينظم عمل المصارف الإسلامية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية واحتياجات السوق.

3- تعزيز الوعي بأهمية الرقابة والتدقيق الشرعي.

4- اقتراح خطط عملية لتأهيل وتطوير الموارد البشرية.

- **أهمية البحث:**

1- يساهم في إثراء الدراسات الاقتصادية والشرعية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في بيئة تحتاج إلى حلول مالية بديلة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- يُساعد المصارف الليبية وصناع القرار على وضع استراتيجيات أفضل لتفعيل العمل المصرفي الإسلامي بكفاءة عالية.

3- يقوي ثقة المجتمع بالنظام المصرفي الإسلامي ويعزز ملاءمته للقيم الدينية والاجتماعية السائدة.

- **المنهجية المعتمدة:**

- يعتمد البحث في غالبه على المنهج الوصفي باعتباره الأداة الأساسية لدراسة واقع العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، فقد تم من خلاله وصف وتحليل البيئة التشريعية والتنظيمية للمصارف الإسلامية، وتوضيح طبيعة التحديات التي تواجهها، واستخدم المنهج التاريخي بغرض توضيح النشأة والتطور الذي طرأ على العمل المصرفي الإسلامي.
- يعتمد البحث على تحليل المصادر الثانوية باعتبارها الأداة الرئيسية لجمع البيانات؛ حيث تم الرجوع إلى القوانين والتشريعات المصرفية ذات العلاقة، والتقارير الصادرة عن المصرف المركزي الليبي، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات والأبحاث الأكاديمية السابقة التي تناولت موضوع الصيرفة الإسلامية الأمر الذي ساعد على وصف واقع العمل المصرفي

الإسلامي في ليبيا وتحليل التحديات التي تواجهه، دون الاعتماد على أدوات ميدانية كالاستبيانات أو المقابلات نظراً لطبيعة البحث النظرية.

- **الدراسات السابقة:**

- المصارف الإسلامية الليبية وقواعد العمل الشرعي وضوابطها، دراسة لحامد مولود علي الرك المنشورة في مجلة جامعة صبراتة العلمية، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2022م، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية في ليبيا بفقه المعاملات الشرعية في أداء عملها، ونتائج هذه الدراسة أنها تبين أن مستوى الالتزام بالضوابط الشرعية متفاوت بين المصارف، وأن بعض العمليات المصرفية تُعاني من قصور في التطبيق الشرعي الدقيق، وأوصت بتعزيز دور هيئات الرقابة الشرعية، وتكثيف برامج التدريب للموظفين في مجال فقه المعاملات.
- التحديات التي تواجه المصارف الليبية في منح التمويل، دراسة لميلود مولود حصوة، منشورة في مجلة البحوث الاقتصادية والاستراتيجية، العدد العاشر، نوفمبر 2022م، تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات المصرف الإسلامي الليبي في منح التمويل (التحديات التشريعي والقانونية، التحديات المؤسسية والتنظيمية، التحديات التشغيلية، التحديات الخارجية)، وأظهرت الدراسة أن غياب بيئة تشريعية متكاملة يمثل العائق الأبرز، إلى جانب ضعف البنية التكنولوجية المصرفية، ونقص الكفاءات المتخصصة في الأدوات التمويلية الإسلامية، وأوصت بتطوير الإطار القانوني المنظم للتمويل الإسلامي، اعتماد سياسات مصرفية أكثر مرونة، وتوفير برامج تدريبية متخصصة للعاملين.
- الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي، دراسة مشتركة بين عبد الرحمن البحباح، إيكا يونيا، ومحمد الغزالي، منشورة في مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد الثامن، العدد الأول، يونيو 2021م، تهدف الدراسة إلى معرفة آلية عمل الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي من حيث المكونات عدد الأعضاء والمهام، والكشف عن دور الرقابة الشرعية ومساهمتها في تطوير المصرف، وخلصت الدراسة إلى أن وجود هيئة رقابة شرعية نشطة يُسهم في تعزيز ثقة العملاء، لكن محدودية

استقلاليتها قللت من فعاليتها، وأوصت بتفعيل دور الهيئات الشرعية ومنحها استقلالية أكبر، واعتماد آليات متابعة وتقييم دوري لأدائها.

- التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية: الفرص والتحديات، دراسة لسالم المبروك الورفلي، منشورة في مجلة الاقتصاد الإسلامي المعاصر، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر 2020م، تهدف الدراسة إلى استكشاف أثر التحول الرقمي على أداء المصارف الإسلامية في ليبيا وتحديد أهم التحديات التقنية والإدارية، ونتج عن الدراسة أن التحول الرقمي ما يزال محدوداً بسبب ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا وقلة الكفاءات البشرية المؤهلة، وأوصت بالاستثمار في تطوير الأنظمة الإلكترونية المصرفية، تدريب الموظفين على التقنيات الحديثة، وتعزيز الأمن السيبراني في المصارف الإسلامية.
- أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا، دراسة لعائشة محمد العماري، منشورة في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الخامس، يونيو2018م، تهدف إلى تقييم فعالية أدوات التمويل الإسلامي في دعم المشاريع التنموية داخل الاقتصاد الليبي، وأظهرت الدراسة أن صيغة المرابحة تستحوذ على غالبية المعاملات، بينما تغيب صيغ المشاركة والمضاربة، مما يحد من الدور التنموي للمصارف الإسلامية، وأوصت بتنويع الأدوات التمويلية والتركيز على الصيغ الاستثمارية التي تحقق التنمية المستدامة وتشجيع المصارف على الابتكار في المنتجات المالية.

- **خطة البحث:**

الفصل الأول: التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا

المبحث الأول: التحديات التشريعية والتنظيمية

الفرع الأول: غياب التشريعات المنظمة للصيرفة الإسلامية

الفرع الثاني: ضعف دور المصرف المركزي في التوجيه

المبحث الثاني: التحديات الرقابية والشرعية

الفرع الأول: غياب الهيئات الشرعية الموحدة

الفرع الثاني: ضعف الرقابة الداخلية بالمصارف

المبحث الثالث: التحديات الفنية والإدارية

الفرع الأول: نقص الكوادر المؤهلة

الفرع الثاني: ضعف البيئة التحتية التقنية

المبحث الرابع: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية المؤثر على أداء المصارف الإسلامية.

الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على انتشار الصيرفة الإسلامية.

الفصل الثاني: سبل معالجة التحديات وتطوير العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا المبحث الأول: سبل المعالجة التشريعية والتنظيمية

الفرع الأول: تطوير الأطر القانونية

الفرع الثاني: تعزيز دور المصرف المركزي

المبحث الثاني: سبل المعالجة الرقابية والشرعية

الفرع الأول: إنشاء هيئة شرعية وطنية عليا

الفرع الثاني: تفعيل الرقابة الشرعية داخل المصارف

المبحث الثالث: سبل المعالجة الفنية والإدارية

الفرع الأول: بناء الكوادر البشرية

الفرع الثاني: تحديث البنية التقنية للمصارف

المبحث الرابع: سبل المعالجة الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الأول: تعزيز ثقة المجتمع في المصارف الإسلامية

الفرع الثاني: تحفيز البيئة الاقتصادية لدعم التمويل الإسلامي

- **الخاتمة**
- **التوصيات**
- **المصادر والمراجع**

الفصل الأول: التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا.

المبحث الأول: التحديات التشريعية والتنظيمية

الفرع الأول: غياب التشريعات المنظمة للصيرفة الإسلامية

تواجه منظومة الصيرفة الإسلامية في ليبيا العديد من أوجه الضعف المؤسسي والتنظيمي؛ مما أثرَ في قدرتها على مواكبة التطورات المالية والمصرفية العالمية، ومن أبرز مظاهر هذا الضعف:

1- غياب البنية التشريعية المتكاملة.

بالرغم من صدور قانون منع الربا، والذي يُطالب بالتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، إلا أن غياب تشريع شامل ومنظم يحدد الإطار القانوني لعمل المصارف الإسلامية أدى إلى حالة من الارتباك والغموض في التطبيق ما أدى إلى خلق بيئة غير مستقرة لعمل هذه المؤسسات[1].

2- ضعف اللوائح الرقابية والتنظيمية.

لم تصدر عن الجهات الرقابية لوائح تنفيذية واضحة ومتخصصة لتنظيم عمل المصارف الإسلامية مثل إدارة السيولة، أدوات الاستثمار الشرعية، أو التعليمات الخاصة بإعداد التقارير المالية وفق المعايير الشرعية، ما جعل المصارف تعمل وفق اجتهادات فردية[2].

3- عدم وجود معايير موحدة.

تفتقر المصارف الإسلامية في ليبيا إلى مرجعية موحدة في تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية؛ حيث لم يتم تبني معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) مما أثر في جودتها وقدرتها التنافسية[3].

4- التحول الشكلي دون التفعيل الحقيقي.

1 محمد، عبد السلام، "إشكاليات تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع 21، س 2021م، ص 14.

2 أحمد، الصديق، النظام المصرفي الليبي وتحولاته بعد 2013م، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، طرابلس، 2020م، ص 44.

3 العيساوي، محمد، "أثر غياب المعايير الشرعية على العمل المصرفي الإسلامي"، مجلة البحوث المالية الإسلامية، ع 9، س 2020م، ص 31.

قامت بعض المصارف الليبية بالتحول الاسمي فقط دون إحداث تغييرات جوهرية في آليات العمل ومنتجات التمويل، والذي جعل بعض هذه المصارف عُرضة للانتقادات الشرعية والاقتصادية[1].

الفرع الثاني: ضعف دور المصرف المركزي في التوجيه.

المصرف المركزي هو الجهة المسؤولة عن تنظيم ومراقبة العمل المصرفي في أي دولة، بما يضمن نموه واستقراره، أما في ليبيا فلا يزال دوره في تنظيم ومراقبة المصارف الإسلامية ضعيفاً ومحدداً، ويرجع ذلك إلى عدّة أسباب، من أهمها:

1- عدم وجود إدارة متخصصة في الصيرفة الإسلامية داخل المصرف المركزي.

فالهيكل التنظيمي لمصرف ليبيا المركزي لا يضم إدارة مستقلة ومتخصصة في العمل المصرفي الإسلامي، فالرقابة تتم من خلال إدارات عامة لا تمتلك الخبرة الكافية في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية[2].

2- عدم إصدار أطر تنظيمية وإرشادية موجهة للمصارف الإسلامية.

فالمصرف المركزي لم يصدر إطار تنظيمي واضح وشامل يوجه عمل المصارف الإسلامية، سواء من حيث إدارة السيولة أو التعامل مع أدوات السياسة النقدية المتوافقة مع الشريعة، وهذا النقص التنظيمي يترك العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا في حالة من الارتباك والتخبط.

3- ضعف التنسيق بين المصرف المركزي والهيئات الشرعية في المصارف.

صدرت العديد من التقارير التي تُشير إلى الضعف الكبير في قنوات التواصل بين المصرف المركزي والهيئات الشرعية الداخلية بالمصارف الإسلامية، ويؤثر ذلك في

1 الورفلي ناصر، مخاطر التحول الشكلي في المصارف الإسلامية، دار البيان للنشر، طرابلس، 2019م، ص 55.

2 عبد الجليل، محمد، حوكمة العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، الواقع والمأمول، ورقة بحثية مقدمة لندوة الصيرفة الإسلامية، جامعة مصراتة، 2021م، ص 22.

توحيد الفتوى ويدفع كل مصرف إلى تبني اجتهادات فقهية فردية قد تتعارض مع مقتضيات السياسة النقدية العامة[1].

4- عدم وجود رقابة شرعية مركزية.

من أبرز مظاهر الضعف الرقابي عدم وجود هيئة شرعية مركزية تتبع المصرف المركزي وتكون مسؤولة عن مراقبة الأداء الشرعي لكافة المصارف الإسلامية كما هو معمول به في العديد من الدول ذات التجربة المصرفية الإسلامية الرائدة مثل ماليزيا[2].

المبحث الثاني: التحديات الرقابية والشرعية

الفرع الأول: غياب الهيئات الشرعية الموحدة

إن وجود هيئة شرعية موحدة من أهم ركائز نجاح الصيرفة الإسلامية فهي الضامن لتوحيد الفتوى، وغياب هذه الهيئة إحدى أكبر العقبات الرقابية والشرعية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، وتتجلى الصعوبات والتحديات الرقابية والشرعية في النقاط الآتية:

1- تعدد الهيئات الشرعية.

لكل مصرف إسلامي في ليبيت هيئة رقابية شرعية خاصة به، يختلف عدد أعضائها ومنهجهم وخلفياتهم، وهذا التعدد يؤدي إلى اختلاف الفتوى في المسائل ذاتها بين مصرف وآخر، الأمر الذي يخلق ارتباك تشغيلياً يُضعف ثقة العملاء[3].

2- عدم وجود هيئة شرعية مركزية تابعة للمصرف المركزي.

وذلك بعكس العديد من الدول ذات التجربة الرائدة مثل السودان أو البحرين، وهذا ما يحرم العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا من المرجعية الرسمية التي تُوحد العمل وتقلل التباين[4].

---

1 ربيعة، فتحي، "الرقابة الشرعية وتحديات التوحد في المصارف الإسلامية الليبية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي المعاصر، ع 11، س 2020م، ص 36.

2 عبد الحكيم، محمد، مقارنة في الرقابة الشرعية بين ليبيا وماليزيا، دار الفكر الإسلامي، طرابلس، 2023م، ص 91.

3 ابن رمضان، خالد، "الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية: الواقع والتحديات"، مجلة الشريعة والاقتصاد، ع 15، س 2022م، ص 34.

4 تقرير مصرف السودان المركزي، دليل الهيئة العليا للرقاب الشرعية، الخرطوم، 2020م، ص 7.

3- ضعف المؤهلات الفقهية والمالية لبعض أعضاء الهيئات الشرعية.

وذلك بسبب قلة الكوادر المتخصصة في فقه المعاملات والصيرفة الإسلامية، فبعض الهيئات الشرعية تضم أشخاصاً لا يملكون الكفاءة اللازمة للجمع بين الشقين الفقهي والمصرفي، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى إصدار فتوى غير دقيقة أو غير قابلة للتدقيق.

الفرع الثاني: ضعف الرقابة الداخلية بالمصارف

الرقابة الداخلية هي الركيزة الأساسية في هيكلة أي مؤسسة مصرفية، لأنها تمثل خط الدفاع الأول ضد المخاطر المالية والشرعية، وفي المصارف الإسلامية الليبية، فإن منظومة الرقابة الداخلية ضعيفة بحيث تؤثر سلباً على أداء العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، ومن أبرز ملامح هذا الضعف:

1- ضعف الهيكل التنظيمي لوحدات الرقابة الداخلية.

ويتمثل هذا الضعف في هيكلة وحدات الرقابة الداخلية؛ حيث لا توجد في كثير من الأحيان إدارة مستقلة ومتكاملة، بل تندرج الرقابة كقسم تابع لإدارة أخرى.

2- نقص الكوادر البشرية المؤهلة في مجال الرقابة[1].

هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى أن العاملين في أقسام الرقابة بالمصارف الإسلامية غالباً ما يفتقرون إلى التدريب المتخصص في مجال الرقابة المالية والصيرفة الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر وضعف اكتشاف المخالفات؛ ومن ثمّ التأخر في معالجتها[2].

3- ضعف التنسيق بين الرقابة الداخلية والرقابة الشرعية.

1 بشير، سعد، "واقع الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الليبية"، مجلة المحاسبة والرقابة، ع 6، س 2022م، ص 21.

2 الكيلاني، عبد الجليل، "تحديات إعداد الكوادر الرقابية في المصارف الإسلامية"، مجلة البحوث الاقتصادية، ع 24، س 2021م، ص 37.

في كثير من المصارف يُلاحظ أن هناك فجوة بين إدارة الرقابة الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية، ما ينتج عنه غياب للرقابة التي تشمل الالتزام المؤسسي والتوافق الشرعي، الأمر الذي يضعف فعالية الرقابة على المنتجات المصرفية[1].

4- قلة استخدام التكنولوجيا الحديثة في الرقابة.

فالمصارف الإسلامية الليبية تعتمد بدرجة كبيرة على الإجراءات اليدوية في تنفيذ عمليات الرقابة، مع ضعف الاستفادة من أنظمة الرقابة الآلية الحديثة مثل أنظمة مراقبة العمليات أو تقنيات الذكاء الاصطناعي في رصد المخاطر الشرعية والمالية[2].

المبحث الثالث: التحديات الفنية والإدارية

الفرع الأول: نقص الكوادر المؤهلة

الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة هي الأساس الحيوي لنجاح العمل المصرفي الإسلامي، ومع ذلك فإن المصارف الإسلامية الليبية تعاني من نقص شديد في الكفاءات المؤهلة والمتخصصة، ويتجلّى هذا التحدي في المحاور الآتية:

1- ندرة الكفاءات الشرعية المصرفية.

المصارف الإسلامية الليبية تعاني من شُح المتخصصين الذين يجمعون بين التأهيل الشرعي الأكاديمي والفهم العملي للعمليات المصرفية، خاصةً في فقه المعاملات المالية، مما يضعف جودة الفتاوى وفعالية الرقابة الشرعية[3].

2- ضعف برامج التدريب والتأهيل المتخصصة.

العمل المصرفي في ليبيا يفتقر إلى برامج التدريب المستمرة لتطوير الموظفين، خاصة في الجوانب الشرعية، وإدارة المنتجات المالية الإسلامية، والرقابة الشرعية[4].

3- هجرة العقول وغياب الاستقرار الوظيفي.

---

1 الورفلي، ناصر، التكامل بين الرقابة الشرعية والرقابة الداخلية، المركز الليبي لبحوث المصرفية، 2021م، ص 49.

2 مركز الرقابة المصرفية الليبي، استخدام التكنولوجيا في إدارة المخاطر المصرفية، ورقة بحثية، 2023م، ص 18.

3 الغرياني، عبد الرحيم، "تأهيل الموارد البشرية في المصارف الإسلامية الليبية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع 17، س 2022م، ص 29.

4 المركز الليبي للتطوير المصرفي، تقرير حول واقع التدريب المصرفي في ليبيا، 2023م، ص 13.

وذلك نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في ليبيا تُعاني المصارف من هجرة الكفاءات إلى الخارج إضافة إلى ارتفاع معدل تنقل الموظفين بين المؤسسات، الأمر الذي يمنع إنشاء فِرق عمل مستقرة وخبيرة.

4- ضعف الإلمام بالمعايير الدولية.

من التحديات التي تواجه الكوادر البشرية في العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا هي الضعف في فهم وتطبيق المعايير الدولية في المحاسبة والرقابة والتمويل الإسلامي، مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، الأمر الذي يُضعف من الجودة الرقابية والشفافية[1].

الفرع الثاني: ضعف البنية التحتية التقنية

المقصود بالبيئة التقنية هي "مجموعة الموارد والتجهيزات والتطبيقات التكنولوجية التي تعتمد عليها المؤسسة في تشغيل عملياتها، وتحقيق أهدافها بكفاءة، وتطوير خدماتها ومنتجاتها"[2]، وهي أحد أعمدة العمل المصرفي الحديث وخاصة في ظل المنافسة الشديدة بين البنوك التقليدية والإسلامية، ولكن المصارف الإسلامية في ليبيا تعاني من تأخر كبير في تطوير بنيتها التقنية، ويبرز ذلك في الجوانب الآتية:

1- الاعتماد على الأنظمة التقليدية.

فهي معدّة في الأصل للعمل التقليدي وتفتقر إلى نماذج جاهزة لتطبيق المنتجات الإسلامية مثل المرابحة، والإجارة، والمشاركة.

2- غياب الأنظمة التقنية الحديثة للرقابة الشرعية.

1 الهيئة الليبية للرقابة المالية، تقرير حول مدى الالتزام بالمعايير الدولية في البنوك الإسلامية، 2022م، ص 17.

2 محمد، عبد الغني، إدارة الموارد البشرية في بيئة الأعمال الحديثة، دار اليازوري، 2019م، ص 112.

لا توجد في أغلب المصارف الإسلامية في ليبيا أنظمة آلية لرصد التوافق الشرعي أثناء تنفيذ العمليات المصرفية، بل تعتمد الهيئات الشرعية على المراجعة بعد التنفيذ، وهو ما يقلل من فاعلية الرقابة، ويزيد من نسبة المخالفات[1].

3- عدم وجود قسم تقني متخصص في المنتجات الإسلامية.

الإدارات التقنية ذات الإلمام الشرعي لفهم متطلبات المنتجات المالية الإسلامية غير متوفرة في العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، الأمر الذي يُصعب تطوير حلول برمجية تتوافق مع أحكام الشريعة.

المبحث الرابع: التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية المؤثر على أداء المصارف الإسلامية.

إن البيئة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا تمثل تحدياً كبيراً أمام تطور العمل المصرفي الإسلامي، فحالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وتقلب السياسات النقدية، وضعف الثقافة المصرفية الإسلامية لدى المجتمع، كلها عوامل أثرت سلبا على نمو الصيرفة الإسلامية، وهنا سأذكر بعض التحديات الاقتصادية المؤثرة على أداء المصارف الإسلامية:

1- الركود الاقتصادي وضعف النشاط التجاري.

بسبب الاضطرابات السياسية والانقسام المؤسسي نتج ركود اقتصادي، مما أدى إلى انخفاض معدلات الاستثمار والتجارة، الأمر الذي أثر سلباً على قدرة المصارف الإسلامية على منح التمويل وتنمية قاعدة العملاء[2].

2- تقلب سعر صرف الدينار الليبي.

عدم استقرار سعر صرف العملة المحلية يؤثر على العمليات المصرفية، وخاصة فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار، وهو ما يزيد من مخاطر التمويل الإسلامي، الذي يتطلب استقراراً نسبياً في البيئة الاقتصادية[3].

---

1 الأشهب، نجلاء، دور التكنولوجيا في تعزيز الرقابة الشرعية المصرفية، مركز بحوث الاقتصاد الإسلامي، طرابلس، 2023م، ص 14.

2 تقرير مصرف ليبيا المركزي، الأداء الاقتصادي في ظل الأزمات السياسية، طرابلس، 2022م، ص 11.

3 الزروق، علي، "تقلبات سعر الصرف وأثرها على التمويل الإسلامي"، مجلة المصارف والأسواق المالية، ع 18، س 2022م، ص 35.

3- ضعف السوق المالية ومحدودية أدوات الاستثمار.

تفتقر ليبيا إلى أسوق مالية نشطة ومتنوعة، كما تغيب الصكوك الإسلامية كأداة استثمار وتمويل، وهو ما يحرم المصارف الإسلامية من أدوات مهمة لإدارة السيولة وتحقيق العائد[1].

4- ضعف القدرة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم.

التضخم وارتفاع أسعار الصرف أسهم في انخفاض الطلب على المنتجات التمويلية، خاصة التمويل طويل الآجل، مما حدّ من فرص المصارف الإسلامية في التوسع والربحية.

الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على انتشار الصيرفة الإسلامية.

1- ضعف الوعي بالصيرفة الإسلامية في المجتمع الليبي.

لا يزال هناك الكثير من الناس لا يميز بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية، كما يجهل خصائص وأهداف المنتجات الإسلامية، الأمر الذي يقلل من الإقبال عليها[2].

2- الخلط بين الشكل والمضمون في المنتجات الإسلامية.

هناك فئة من المجتمع تُعاني من انعدام الثقة بالمصارف الإسلامية؛ وذلك لوجود منتجات تحمل أسماء شرعية لكنها تُمارس بأساليب مشابهة لما هو موجود في البنوك التقليدية، مما يثير الشك في شرعية العمل المصرفي الإسلامي[3].

3- التأثير السلبي للممارسات غير المنضبطة لبعض المصارف.

هناك مصارف تُمارس صيغ التمويل بشكل لا يُراعي الضوابط الشرعية بدقة مثل المبالغة في الرسوم أو ضعف الالتزام بشروط التملك في المرابحة، مما أدى إلى تشويه الصورة العامة للصيرفة الإسلامية[1].

---

1 الهيئة العامة لسوق المال، واقع سوق الصكوك في ليبيا، تقرير داخلي، 2023م، ص 9.

2 استطلاع مؤسسة البحوث الاجتماعية، اتجاهات الجمهور الليبي نحو البنوك الإسلامية، 2022م، ص 7.

3 القذافي، يوسف، "مصداقية المنتجات الإسلامية في السوق الليبي"، مجلة الشريعة والدراسات المصرفية، ع 10، س 2021م، ص 51.

4- ضعف مستوى التعليم المالي والشرعي.

المؤسسات التعليمية في ليبيا لا تولي أهمية كافية لنشر الثقافة بالصيرفة الإسلامية، سواء في مراحل التعليم العام أو الجامعي، كما تفتقر وسائل الإعلام إلى برامج توعوية متخصصة في الصيرفة الإسلامية[2].

كل هذه الأمور أدت إلى انخفاض الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، وتراجع ثقة المجتمع في المصارف الإسلامية.

الفصل الثاني: سبل معالجة التحديات وتطوير العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا

تمهيد:

بعد تناول أبرز التحديات التي تواجه وتعرقل تطور العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، يصبح من الضروري البحث عن حلول لمعالجتها، ويهدف هذا الفصل إلى عرض تلك السبل مع محاولة تقديم حلول عملية وواقعية يمكن أن تُسهم في تهيئة بيئة مصرفية إسلامية ناضجة ومتكاملة في ليبيا.

المبحث الأول: سبل المعالجة التشريعية والتنظيمية

الفرع الأول: تطوير الأطر القانونية.

1- الحاجة إلى قانون خاص بالصيرفة الإسلامية.

فغياب القانون المستقل الذي يُنظم عمل المصارف الإسلامية في ليبيا أدّى إلى ارتباك تشغيلي وتشريعي واضح؛ حيث تُطبق القوانين التقليدية على المؤسسات الشرعية، الأمر الذي يخلق تناقضاً على مستوى العقود وآليات الرقابة والتنفيذ[3].

2- وضع لواح تنفيذية للمنتجات الإسلامية.

---

1 العريفي، سامي، أخطاء في تنفيذ عقود المرابحة في المصارف الإسلامية، دار الفكر المصرفي، طرابلس، 2023م، ص 22.

2 تقرير وزارة التعليم، واقع لتربية المالية الإسلامية في المناهج الليبية، 2022م، ص 14.

3 شرف الدين، أحمد، "الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في ليبيا: الواقع والمقترحات"، مجلة التشريع الإسلامي، ع 14، ص 19.

من المفترض وضع لوائح واضحة تشرح ضوابط تطبيق صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمرابحة والاستصناع، بما يتفق مع المعايير الدولية من جهة، وخصوصية السوق الليبي من جهة.

3- تحصين العقود الإسلامية قانونيا.

فالعقود القائمة على الفقه الإسلامي تحتاج إلى حماية قانونية تضمن إلزاميتها عند التقاضي، وتُوضح آثار الإخلال بها، مما يتطلب تدريب الجهات القضائية على فقه المعاملات[1].

4- تنظيم أدوات التمويل الإسلامي الحديثة.

كالصكوك الإسلامية التي تُعد من الأدوات الفعالة لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، وتحتاج إلى تنظيم قانوني خاص يُجيز إصدارها وتداولها وفق الشريعة[2].

الفرع الثاني: تعزيز دور المصرف المركزي

1- إصدار تعليمات خاصة بالمصارف الإسلامية.

إن المصارف الإسلامية بحاجة إلى لوائح رقابية تصدر من مصرف ليبيا المركزي تراعي خصوصيتها الشرعية، على غرار تعليمات البنوك التقليدية ولكن مع مراعاة فروق التشغيل والعقود الشرعية[3].

2- إعداد مؤشرات أداء للمصارف الإسلامية.

ينبغي وضع مقاييس تقييم تأخذ بعين الاعتبار مدى التزام البنك بالضوابط الشرعية، وكفاءة التطبيق للمنتجات الإسلامية، وليس فقط المؤشرات المالية المعتادة[4].

3- إنشاء وحدة متخصصة داخل المصرف المركزي.

---

1 الدليمي، ناصر، القانون وفقه المعاملات في البنوك الإسلامية، دار الحكمة، طرابلس، 2021م، ص 67.

2 الزروق، عمر، الصكوك الإسلامية كأداة تمويل بديلة في الاقتصاد الليبي، الركز الليبي للبحوث المالية، س 2022م، ص 24.

3 العبيدي، محمد، "الرقابة المصرفية وتحديات الصيرفة الإسلامية في ليبيا"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع 10، س 2022م، ص 33.

4 هيئة الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) إرشادات تقييم الأداء المصرفي الإسلامي، كوالالمبور، 2022م.

من المهم تأسيس قسم متخصص بالصيرفة الإسلامية يتولى مهام الرقابة الفنية والشرعية، ويكون حلقة تواصل بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية في كامل البلاد.

4- الدعم الفني والتطوير للبنوك الإسلامية.

يجب على المصرف المركزي أن يُطلق مبادرات تدريبة وتمويلية للمساهمة في تطوير الكوادر، وتحسين أداء المصارف الإسلامية، خصوصا في ظل نقص الكفاءات المؤهلة.

المبحث الثاني: سبل المعالجة الرقابية والشرعية

الفرع الأول: إنشاء هيئة شرعية وطنية عليا

توحيد المرجعية الشرعية للمصارف الإسلامية من أهم العوامل لتقوية العمل المصرفي الإسلامي وهو الأمر المفقود في العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا؛ حيث لا توجد حتى الآن هيئة شرعية عليا تُوحد الفتوى وتُنسق بين المؤسسات، لذلك يُقترح العمل على إنشاء هيئة وطنية عليا ذات صلاحيات واضحة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الخطوات التالية:

1- توحيد المرجعية الشرعية على المستوى الوطني.

يُعد تأسيس هيئة وطنية عليا خطوة ضرورية لضبط الفتوى وتنظيم السوق.

2- تحديد المهام والصلاحيات التنسيقية للهيئة.

ويجب أن تشمل مهام الهيئة الآتي:

- المصادقة على المنتجات المصرفية قبل إصدارها.
- مراقبة الأداء الشرعي للمصارف.
- إصدار الإرشادات الفقهية الموحدة.
- تمثيل ليبيا في المحافل الشرعية الدولية[1].

3- اختيار أعضاء متخصصين وفق ضوابط صارمة.

يجب اعتماد معايير علمية ومهنية دقيقة لاختيار أعضاء الهيئة؛ بحيث تشمل صفوة من العلماء المتخصصين في الفقه والاقتصاد الإسلامي؛ لضمان الكفاءة والاستقلالية[1].

1 المدهون، عبد لله، الرقابة الشرعية: المفهوم والدور والآليات، دار النفائس، عمّان، 2020م، ص 88.

الفرع الثاني: تفعيل الرقابة الشرعية داخل المصارف

إن الرقابة الشرعية الداخلية لا تقل أهمية عن المرجعية العليا، فهي الضامن اليومي لسلامة المعاملات المالية وهي المسؤولة عن مراجعة المنتجات والعقود ومتابعة التنفيذ الفعلي للفتوى، ولأن العديد من المصارف الإسلامية في ليبيا تفتقر إلى هذا المستوى من الرقابة المؤسسية فإنه يستلزم إجراء العديد من التدابير لتعزيز هذا الجانب، وهي:

1- تشكيل لجان رقابة شرعية داخلية فاعلة.

يجب إلزام المصارف الإسلامية بتكوين لجان رقابة شرعية دائمة على أن تكون مستقلة إدارياً ومالياً، وتمتلك صلاحيات متابعة جميع مراحل العمليات المصرفية[2].

2- توفير الاستقلال المالي للرقابة.

لنجاح هذه الرقابة يجب أن يكون أعضاؤها متفرغين جزئياً أو كلياً مع ميزانية مستقلة، تمنع أي تأثير من الإدارة التنفيذية على طبيعة الفتوى أو القرار الشرعي[3].

3- إلزامية التقارير الدورية وشفافيتها.

على لجان الرقابة أن ترفع تقارير دورية عن مدى التزام المصرف بالضوابط الشرعية، وتُرفق هذه التقارير بالتقارير المالية العامة؛ لإظهار الشفافية ومساءلة الإدارة عن المخالفات إن وجِدت[4].

4- رفع كفاءة أعضاء الرقابة الشرعية.

وذلك عبر الدورات التخصصية والمؤتمرات الدولية؛ لضمان الإلمام بالتطورات الحديثة في الصناعة المالية الإسلامية[5].

---

1 اللجنة الشرعية العليا في ماليزيا، معايير تشكيل الهيئات الشرعية المركزية، البنك المركزي الماليزي، 2021م.

2 البوسيفي، أحمد، واقع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ندوة الاقتصاد الإسلامي، طرابلس، 2022م.

3 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، معيار الحوكمة رقم 1: الرقابة الشرعية الداخلية، البحرين، 2021م.

4 المسماري، صلاح، "نحو تفعيل الرقابة الشرعية في ليبيا: قراءة في الممارسات الحالية"، مجلة فقه المعاملات، ع 4، س2023م، ص 27.

5 مركز التدريب الشرعي الإسلامي، التكوين المستمر للرقابة الشرعية، الدوحة، 2022م.

المبحث الثالث: سبل المعالجة الفنية والإدارية

الفرع الأول: تأهيل الكوادر البشرية

الكوادر البشرية تُشكل العمود الفقري لأي مؤسسة مالية، وفي القطاع المصرفي الإسلامي تتضاعف هذه الأهمية نظراً لحاجة العاملين إلى الإلمام بالمعرفة الشرعية والمالية معاً، ومع ملاحظة النقص الحاد في الكوادر المؤهلة شرعياً وفنياً تبرز الحاجة إلى جملة من المبادرات التي تُسهم في سد هذا الفراغ:

1- إعداد برامج تدريبية متخصصة في فقه المعاملات والتمويل الإسلامي.

ويُستحسن أن تتبنى المصارف برامج تدريب منتظمة في هذا المجال بالتعاون مع المراكز المتخصصة[1].

2- الشراكة مع الجامعات والكليات والمعاهد المالية.

فتعزيز المستوى العلمي لموظفي المصارف يكون من خلال فتح مسارات تعليمية مستمرة، مثل الدبلومات المهنية أو برامج التعليم عن بُعد في تخصصات الصيرفة الإسلامية[2].

3- ربط الترقيات الداخلية بمعايير الكفاءة والتأهيل الشرعي.

يجب ألا تقتصر الترقيات الوظيفية على سنوات الخدمة بل تُربط بمستوى التأهيل المهني والعلمي، خاصة في المناصب التي لها صلة مباشرة بالعمليات المالية الشرعية[3].

4- الاستفادة من التجارب الإقليمية في إعداد القيادات المصرفية لإسلامية.

إذ يمكن إرسال نُخب من الموظفين للحصول على شهادات مهنية معتمدة دولياً مثل الشهادات الصادرة من الأيوفي.

الفرع الثاني: تحديث البنية التقنية للمصارف الإسلامية

---

1 زقروبة، خالد، "تنمية الموارد البشرية في المصارف الإسلامية: رؤية معاصرة"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع 18، ص 2022م، ص 81.

2 الترهوني، محمد، إصلاح القطاع المصرفي الليبي: مقاربة في التدريب والتأهيل، ورقة مقدمة لندوة الخبراء، طرابلس، 2021م.

3 أبو زيد، علي، حوكمة الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية، دار البيان، بيروت، 2020م، ص 44.

التكنولوجيا المالية تُعدّ من أهم عوامل نجاح العمل المصرفي الإسلامي الحديث؛ حيث تُسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتقليل التكاليف، ورضا العاملين، إلا أن العمل المصرفي في ليبيا يُعاني من ضعف واضح في نظمها التقنية ما يؤثر سلباً على جودة الخدمات وسرعة الأداء، ولتجاوز هذا التحدي يمكن العمل على الآتي:

1- التحول إلى الأنظمة البنكية الشاملة (core Banking Systems).

فلابد من استبدال الأنظمة القديمة بأنظمة حديثة ومتكاملة تمكّن من تنفيذ جميع العمليات البنكية[1].

2- تبني حلول التكنولوجيا المالية (fintech) المتوافقة مع الشريعة.

على المصارف استكشاف حلول رقمية مثل المحافظ الإلكترونية، وتطبيقات التمويل المصغر، والتعاقد الذكي، بما يُراعي الضوابط الشرعية[2].

3- إصدار خدمات مصرفية رقمية متكاملة.

ينبغي تمكين العملاء من تنفيذ معاملاتهم عبر التطبيقات أو الإنترنت دون الحاجة إلى زيارة الفروع، مما يعزز من وصول الخدمات المصرفية الإسلامية خاصة في المناطق النائية[3].

المبحث الرابع: سبل المعالجة الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الأول: تعزيز ثقة المجتمع في المصارف الإسلامية

تُعاني المصارف الإسلامية من مشكلة ثقة بينها وبين المجتمع، وتعود أسبابها إلى عوامل شرعية وإدارية واقتصادية، ومن أجل استعادة هذه الثقة نقترح هذه المبادرات:

1- تعزيز الشفافية في المنتجات الإسلامية.

على المصارف أن تعرض منتجاتها بوضوح ودقة، وتشرح العقود والجوانب الشرعية والمخاطر المترتبة عليها للعملاء[1].

---

1 الدرسي، عيسى، "النظام البنكي في ليبيا بين الواقع والتحدي الرقمي"، مجلة العلوم المالية، ع 12، س 2022م، ص 55.

2 شحات، سامي، التكنولوجيا المالية الإسلامية: مفاهيم وتطبيقات، مركز الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 2021م، ص 61.

3 عبد الكريم، حسن، التحول الرقمي في القطاع الرقمي وآثره على العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية، المركز العربي للأبحاث المالية والمصرفية، بيروت، 2021م، ص 92.

2- الالتزام بالمصداقية الشرعية في التطبيق.

يجب أن تتطابق الممارسات الواقعية مع الفتاوى المُعلنة، فعدم الالتزام بذلك يُثير الريبة.

3- إطلاق حملات إعلامية للتوعية المالية الشرعية.

فالحملات التوعوية التي تُعرّف بمبادئ التمويل الإسلامي تُساهم في إزالة الشبهات، وتثقيف المجتمع حول الفرق بين النظام الإسلامي والربوي[2].

الفرع الثاني: تحفيز البيئة الاقتصادية لدعم التمويل الإسلامي.

يواجه التمويل الإسلامي في ليبيا بيئة اقتصادية محدودة تفتقر إلى الاستقرار، وتُعاني من ضعف النشاط الإنتاجي وندرة الفرص الاستثمارية الشرعية، ويمكن خلال:

1- تشجيع الدولة للمشاريع المتوافقة مع أحكام الشريعة.

كالمجالات الزراعية والطاقة البديلة والصناعات الحلال وذلك بتهيئة القوانين وتقديم حوافز ضريبية للمستثمرين[3].

2- تطوير أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة.

مثل الصكوك الإسلامية، وصناديق الاستثمار الوقفي؛ لتوفير أدوات آمنة للمستثمرين، وتنشيط حركة الأموال وفق قواعد الشريعة[4].

3- ربط المصارف الإسلامية بالمؤسسات التنموية الدولية.

من خلال اتفاقيات تعاون مع مؤسسات مثل "البنك الإسلامي للتنمية"، أو "صندوق الأوقاف"، للاستفادة من التمويل والدعم الفني[5].

---

1 الجهيمي، عبد السلام، "العوامل المؤثرة في ثقة العملاء بالمصارف الإسلامية الليبية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة المرقب، ع 6، س 2022م، ص 66.

2 الجنة الوطنية للثقافة المالية، الدليل الإرشادي للتوعية المصرفية الإسلامية، وزارة الاقتصاد، ليبيا، 2021م، ص 13.

3 محمود، محمد، "البيئة الاقتصادية وأثرها في أداء البنوك الإسلامية"، مجلة ليبيا الاقتصادية، ع 10، س 2021م، ص 29.

4 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، معيار الصكوك الإسلامية، البحرين، 2021م.

5 البنك الإسلامي للتنمية، تقرير التعاون مع البنوك الإسلامية في الدول الأعضاء، جدة، 2022م، ص 58.

- **الخاتمة**

لقد تبيّن من خلال هذه الدراسة أن العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا يواجه جملة من التحديات، تشمل الجوانب التشريعية والرقابية والفنية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز هذه التحديات: غياب الإطار القانوني الخاص بالمصارف الإسلامية، وغياب الهيئة الشرعية الوطنية الموحدة، ونقص الكوادر المؤهلة بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية التقنية، وفقد ثقة المجتمع.

وفي المقابل طرح البحث سُبل المعالجة المقترحة من خلال تصور عملي ومتكامل يُراعي الأولوية التشريعية والتنظيمية، ويعتمد على بناء مؤهلات بشرية ومؤسسية، وتهيئة بيئة داعمة للتمويل الإسلامي.

إن تطوير العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا لا يجب أن يُنظر إليه كمجرد خيار مالي بديل، بل هو مشروع تنموي وأخلاقي واقتصادي، يحتاج إلى إرادة سياسية ومتابعة مؤسسية، وتعاون مجتمعي، ونجاح هذا القطاع مرهون بمدى قدرته على تقديم خدمات ذات جودة موافقة للشريعة الإسلامية، وتُلبي حاجات المجتمع وتُسهم في تحقيق التنمية العادلة في البلاد.

- **التوصيات**

1- ضرورة إصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية، أو على الأقل تخصيص باب مفصل ضمن القانون المصرفي العام.
2- إنشاء هيئة شرعية وطنية عليا مستقلة، تتبع مصرف ليبيا المركزي توجه إليه مهمة توحيد الفتاوى والمصادقة على المنتجات الإسلامية.
3- تفعيل دور الرقابة الشرعية الداخلية داخل المصارف الإسلامية، ومنحها استقلالية تنظيمية ومالية تضمن قيامها بدورها بشكل فعّال.
4- تأهيل الكوادر البشرية تشمل التدريب الميداني والتعليم الجامعي والمهني، والإيفاد إلى مراكز عالمية.
5- تحديث البنية التحتية التقنية للمصارف واعتماد أنظمة مصرفية متكاملة مواكبة لتطورات القطاع المالي العالمي.
6- إطلاق برامج توعية لتعزيز ثقة الجمهور في العمل المصرفي الإسلامي.

7- الانفتاح على مؤسسات التمويل الإسلامي الدولية، والاستفادة من خبراتها الفنية والتمويلية.

المصادر والمراجع:

- محمد، عبد السلام، "إشكاليات تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع 21، س 2021م.
- أحمد، الصديق، النظام المصرفي الليبي وتحولاته بعد 2013م، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، طرابلس، 2020م.
- العيساوي، محمد، "أثر غياب المعايير الشرعية على العمل المصرفي الإسلامي"، مجلة البحوث المالية الإسلامية، ع 9، س 2020م.
- الورفلي ناصر، مخاطر التحول الشكلي في المصارف الإسلامية، دار البيان للنشر، طرابلس، 2019م.
- عبد الجليل، محمد، حوكمة العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، الواقع والمأمول، ورقة بحثية مقدمة لندوة الصيرفة الإسلامية، جامعة مصراتة، 2021م.
- ربيعة، فتحي، "الرقابة الشرعية وتحديات التوحد في المصارف الإسلامية الليبية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي المعاصر، ع 11، س 2020م.
- عبد الحكيم، محمد، مقارنة في الرقابة الشرعية بين ليبيا وماليزيا، دار الفكر الإسلامي، طرابلس، 2023م.
- ابن رمضان، خالد، "الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية: الواقع والتحديات"، مجلة الشريعة والاقتصاد، ع 15، س 2022م.
- تقرير مصرف السودان المركزي، دليل الهيئة العليا للرقاب الشرعية، الخرطوم، 2020م.
- بشير، سعد، "واقع الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الليبية"، مجلة المحاسبة والرقابة، ع 6، س 2022م.

- الكيلاني، عبد الجليل، "تحديات إعداد الكوادر الرقابية في المصارف الإسلامية"، مجلة البحوث الاقتصادية، ع 24، س 2021م.
- الورفلي، ناصر، التكامل بين الرقابة الشرعية والرقابة الداخلية، المركز الليبي لبحوث المصرفية، 2021م.
- مركز الرقابة المصرفية الليبي، استخدام التكنولوجيا في إدارة المخاطر المصرفية، ورقة بحثية، 2023م.
- الغرياني، عبد الرحيم، "تأهيل الموارد البشرية في المصارف الإسلامية الليبية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع 17، س 2022م.
- المركز الليبي للتطوير المصرفي، تقرير حول واقع التدريب المصرفي في ليبيا، 2023م.
- الهيئة الليبية للرقابة المالية، تقرير حول مدى الالتزام بالمعايير الدولية في البنوك الإسلامية، 2022م.
- محمد، عبد الغني، إدارة الموارد البشرية في بيئة الأعمال الحديثة، دار اليازوري، 2019م.
- الأشهب، نجلاء، دور التكنولوجيا في تعزيز الرقابة الشرعية المصرفية، مركز بحوث الاقتصاد الإسلامي، طرابلس، 2023م.
- تقرير مصرف ليبيا المركزي، الأداء الاقتصادي في ظل الأزمات السياسية، طرابلس، 2022م.
- الزروق، علي، "تقلبات سعر الصرف وأثرها على التمويل الإسلامي"، مجلة المصارف والأسواق المالية، ع 18، س 2022م.
- الهيئة العامة لسوق المال، واقع سوق الصكوك في ليبيا، تقرير داخلي، 2023م.
- استطلاع مؤسسة البحوث الاجتماعية، اتجاهات الجمهور الليبي نحو البنوك الإسلامية، 2022م.
- القذافي، يوسف، "مصداقية المنتجات الإسلامية في السوق الليبي"، مجلة الشريعة والدراسات المصرفية، ع 10، س 2021م.

- العريفي، سامي، أخطاء في تنفيذ عقود المرابحة في المصارف الإسلامية، دار الفكر المصرفي، طرابلس، 2023م.
- تقرير وزارة التعليم، واقع لتربية المالية الإسلامية في المناهج الليبية، 2022م.
- شرف الدين، أحمد، "الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في ليبيا: الواقع والمقترحات"، مجلة التشريع الإسلامي، ع 14.
- الدليمي، ناصر، القانون وفقه المعاملات في البنوك الإسلامية، دار الحكمة، طرابلس، 2021م.
- الزروق، عمر، الصكوك الإسلامية كأداة تمويل بديلة في الاقتصاد الليبي، الركز الليبي للبحوث المالية، س 2022م.
- العبيدي، محمد، "الرقابة المصرفية وتحديات الصيرفة الإسلامية في ليبيا"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع 10، س 2022م.
- هيئة الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) إرشادات تقييم الأداء المصرفي الإسلامي، كوالالمبور، 2022م.
- المدهون، عبد لله، الرقابة الشرعية: المفهوم والدور والآليات، دار النفائس، عمّان، 2020م.
- اللجنة الشرعية العليا في ماليزيا، معايير تشكيل الهيئات الشرعية المركزية، البنك المركزي الماليزي، 2021م.
- البوسيفي، أحمد، واقع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ندوة الاقتصاد الإسلامي، طرابلس، 2022م.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، معيار الحوكمة رقم 1: الرقابة الشرعية الداخلية، البحرين، 2021م.
- المسماري، صلاح، "نحو تفعيل الرقابة الشرعية في ليبيا: قراءة في الممارسات الحالية"، مجلة فقه المعاملات، ع 4، س2023م.

- مركز التدريب الشرعي الإسلامي، التكوين المستمر للرقابة الشرعية، الدوحة، 2022م.
- زقروبة، خالد، "تنمية الموارد البشرية في المصارف الإسلامية: رؤية معاصرة"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع 18، ص 2022م.
- الترهوني، محمد، إصلاح القطاع المصرفي الليبي: مقاربة في التدريب والتأهيل، ورقة مقدمة لندوة الخبراء، طرابلس، 2021م.
- أبو زيد، علي، حوكمة الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية، دار البيان، بيروت، 2020م.
- الدرسي، عيسى، "النظام البنكي في ليبيا بين الواقع والتحدي الرقمي"، مجلة العلوم المالية، ع 12، س 2022م.
- شحات، سامي، التكنولوجيا المالية الإسلامية: مفاهيم وتطبيقات، مركز الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 2021م.
- عبد الكريم، حسن، التحول الرقمي في القطاع الرقمي وآثره على العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية، المركز العربي للأبحاث المالية والمصرفية، بيروت، 2021م.
- الجهيمي، عبد السلام، "العوامل المؤثرة في ثقة العملاء بالمصارف الإسلامي الليبية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة المرقب، ع 6، س 2022م.
- الجنة الوطنية للثقافة المالية، الدليل الإرشادي للتوعية المصرفية الإسلامية، وزارة الاقتصاد، ليبيا، 2021م.
- محمود، محمد، "البيئة الاقتصادية وأثرها في أداء البنوك الإسلامية"، مجلة ليبيا الاقتصادية، ع 10، س 2021م.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، معيار الصكوك الإسلامية، البحرين، 2021م.

- البنك الإسلامي للتنمية، تقرير التعاون مع البنوك الإسلامية في الدول الأعضاء، جدة، 2022م.